VATP046

توضيح عام بشأن ضريبة القيمة المضافة

تعديلات على المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 - المرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2024 والمرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2025 في شأن ضريبة القيمة المضافة

الموضوع

تُنظّم ضريبة القيمة المضافة ("ضريبة القيمة المضافة") بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة وتعديلاته ("المرسوم بقانون") وقرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة وتعديلاته ("اللائحة التنفيذية").

تمّ تعديل المرسوم بقانون بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة، والذي دخل حيز التنفيذ في 30 أكتوبر 2024.

بالإضافة لذلك، تمّ تعديل المرسوم بقانون مرة أخرى بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة، والذي دخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2026.

يهدف هذا التوضيح العام في إلقاء الضوء على التغييرات الرئيسية التي تمّ إجراؤها على المرسوم بقانون.

VAT Public Clarification

Amendments to the VAT Federal Decree-Law No. 8 of 2017 – Federal Decree-Law No. 16 of 2024 and Federal Decree-Law No. 16 of 2025

Issue

Value Added Tax ("VAT") is regulated by the Federal Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax and its amendments ("Decree-Law") and Cabinet Decision No. 52 of 2017 on the Executive Regulation of the Federal Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax, and its amendments ("Executive Regulation").

The Decree-Law was amended by Federal Decree-Law No. 16 of 2024 on the Amendment of Some Provisions of the Federal Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax, with effect from 30 October 2024.

The Decree-Law was further amended by Federal Decree-Law No. 16 of 2025 on the Amendment of Some Provisions of the Federal Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax, with effect from 1 January 2026.

The purpose of this Public Clarification is to highlight the main changes to the Decree-Law.

Summary

Amended Articles

The following Articles were amended:

- New and amended definitions (Article 1)
- Reverse Charge (Article 48)
- Recovery of Recoverable Input Tax in the Tax Period (Article 55)
- Conditions and requirements for issuing Tax Invoices (Article 65)
- Conditions and requirements for issuing the Tax Credit Note (Article 70)
- Excess Recoverable Tax (Article 74)
- Administrative Penalties Assessment (Article 76)

New Article

A new Article was added to provide for the rejection of the deduction of Recoverable Input Tax where the supply (or supply chain) found to be related to Tax Evasion (Article 54 (bis)).

Repealed Article

Article 79 (bis) – Statute of Limitation is repealed.

Detailed analysis

The following amendments were introduced to the Decree-Law by Federal Decree-Law No. 16 of 2024, and are effective from 30 October 2024.

ملخص

المواد المُعدّلة

تم تعديل المواد الآتية:

- تعاريف جديدة وتعاريف مُعدّلة (المادة (1)).
- الاحتساب العكسي (المادة (48)).
- استرداد ضريبة المدخلات القابلة للاسترداد في الفترة الضريبية (المادة (55)).
- شروط ومتطلبات إصدار الفاتورة الضريبية (المادة (65)).
- شروط ومتطلبات إصدار الإشعار الدائن الضريبي (المادة (70)).
- فائض الضريبة القابلة للاسترداد (المادة (74)).
- تقييم الغرامات الإدارية (المادة (76)).

مادة جديدة

تمت إضافة مادة جديدة تنصّ على رفض خصم ضريبة المدخلات القابلة للاسترداد في حال كان التوريد (أو سلسلة التوريدات) مرتبط بتهرب ضريبي (المادة (54) مكرراً).

مادة مُلغاة

تم إلغاء المادة (79) مكرراً – التقادم.

تحليل تفصيلي

تمّ إدخال التعديلات الآتية على المرسوم بقانون بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2024، وتدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 30 أكتوبر 2024.

التعاريف – المادة (1)

تم تعديل تعريف "الشخص غير المقيم" لتوضيح أن الشخص يُعتبر مقيماً إذا كان لديه مقرّ تأسيس أو منشأة ثابتة في الدولة، وذلك بغض النظر عمّا إذا كان الشخص يملك ذلك المقر أم لا.

يتضمن ذلك، على سبيل المثال، الحالات التي يعمل فيها موظفي شركات أعمال أجنبية بانتظام من مقرّ عميلهم في الدولة. وفي هذه الحالة، بالرغم من أن الأعمال الأجنبية لا تملك ذلك المقرّ، فإن وجود موظفيها في الدولة، والموارد التقنية (مثل الهاتف المحمول أو الحاسوب) التي يتم استخدامها من قبلهم في الدولة، سيؤدى إلى إنشاء منشأة ثابتة. وبالتالي، ففي مثل هذه الحالات، لا تُعتبر الأعمال الأجنبية شخصاً غير مقيم لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

ولتسهيل استحداث نظام الفوترة الإلكترونية، تم استحداث تعاريف كل من "نظام الفوترة الإلكترونية"، و"الفاتورة الإلكترونية" و"الإشعار الدائن الإلكتروني".

- يُقصد بمصطلح "نظام الفوترة الإلكترونية" نظام إلكتروني مُخصص لإصدار وإرسال وتبادل ومشاركة بيانات الفاتورة والإشعار الدائن وفقاً للتشريعات المنظمة للإجراءات الضريبية.
- يُقصد بمصطلح "الفاتورة الإلكترونية" فاتورة يتم إصدارها وإرسالها واستلامها بصيغة إلكترونية منظمة تمكّن من المعالجة الآلية والإلكترونية، وفقاً لنظام الفوترة الإلكترونية.

Definitions – Article 1

The definition of “Non-Resident” was amended to clarify that a Person would be regarded as a resident if the Person has a Place of Establishment or Fixed Establishment in the UAE, regardless of whether the Person owns the place or not.

This would, for example, include instances where a foreign Business’ employees regularly work from its client’s premises in the UAE. In such case, even though the foreign Business does not own the premises, the presence of the Business’ employees in the UAE, and the technology resources (e.g. mobile phone or computer) they use in the UAE, would create a Fixed Establishment. Hence, in such instances, the foreign Business would not be regarded as a Non-Resident for VAT purposes.

To facilitate the introduction of the Electronic Invoicing System, the definitions of “Electronic Invoicing System”, “Electronic Invoice”, and “Electronic Credit Note” were introduced.

- The term “Electronic Invoicing System” means an electronic system designated for the issuance, transmission, exchange and sharing of invoice and credit note data, in accordance with legislation governing tax procedures.
- The term “Electronic Invoice” means an invoice issued, transmitted, and received in a structured electronic format that enables automatic and electronic processing, in

accordance with the Electronic Invoicing System.

- The term “Electronic Credit Note” means a credit note issued, transmitted, and received in a structured electronic format, that enables automatic and electronic processing, in accordance with the Electronic Invoicing System.

- يُقصد بمصطلح "الإشعار الدائن الإلكتروني" إشعار دائن يتم إصداره وإرساله واستلامه بصيغة إلكترونية منظمة تمكّن من المعالجة الآلية والإلكترونية، وفقاً لنظام الفوترة الإلكترونية.

Furthermore, the definitions of “Tax Invoice” and “Tax Credit Note” have been amended to include an Electronic Invoice and Electronic Credit Note that meet the requirements under Articles 59 and 60 of the Executive Regulation.

علاوةً على ذلك، تم تعديل تعريفي "الفاتورة الضريبية" و"الإشعار الدائن الضريبي" ليشملا الفاتورة الإلكترونية والإشعار الدائن الإلكتروني اللذان يستوفيان المتطلبات المنصوص عليها بموجب المادتين (59) و(60) من اللائحة التنفيذية.

Hence, an Electronic Invoice does not automatically constitute a Tax Invoice, nor does an Electronic Credit Note automatically constitute a Tax Credit Note as the requirements under the Executive Regulation must still be met for VAT purposes.

وبالتالي، فإنّ الفاتورة الإلكترونية لا تُشكّل تلقائياً فاتورة ضريبية، كما أن الإشعار الدائن الإلكتروني لا يُشكّل تلقائياً إشعاراً دائناً ضريبياً، حيث أنه لا يزال من الواجب استيفاء المتطلبات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

Recovery of Recoverable Input Tax in the Tax Period – Article 55

استرداد ضريبة المدخلات القابلة للاسترداد في الفترة الضريبية – المادة (55)

The amendment to Article 55(1)(c) of the Decree-Law adds a condition that a Taxable Person must retain a Tax Invoice in the format of an Electronic Invoice where it is required to be issued, or has been issued, in accordance with the Electronic Invoicing System, to be able to recover the related Input Tax.

يضيف التعديل على الفقرة (ج) من البند (1) من المادة (55) من المرسوم بقانون شرطاً يلزم الخاضع للضريبة بالاحتفاظ بفاتورة ضريبية في صيغة فاتورة إلكترونية، وذلك حيثما يتطلب إصدارها، أو تم إصدارها، وفقاً لنظام الفوترة الإلكترونية، ليتسنى له استرداد ضريبة المدخلات ذات الصلة.

وفقاً للفقرة الجديدة (د) من البند (1) من المادة (55) من المرسوم بقانون، يجوز لمجلس الوزراء تحديد أية شروط أخرى لاسترداد ضريبة المدخلات.

According to the new Article 55(1)(d) of the Decree-Law, the Cabinet may prescribe any other conditions for Input Tax recovery.

شروط ومتطلبات إصدار الفاتورة الضريبية – المادة 65

تمت إضافة البند الجديد (5) إلى المادة (65) من المرسوم بقانون، والذي يلزم المسجلين الخاضعين لنظام الفوترة الإلكترونية بإصدار الفواتير الضريبية وتقديمها في صيغة فواتير إلكترونية وفقاً لنظام الفوترة الإلكترونية.

Conditions and requirements for issuing Tax Invoices – Article 65

A new Clause 5 was added to Article 65 of the Decree-Law, which requires Registrants subject to the Electronic Invoicing System to issue and transmit Tax Invoices in the form of Electronic Invoices according to the Electronic Invoicing System.

شروط ومتطلبات إصدار الإشعار الدائن الضريبي (المادة (70))

تمت إضافة البند الجديد (4) إلى المادة (70) من المرسوم بقانون، والذي يلزم المسجلين الخاضعين لنظام الفوترة الإلكترونية بإصدار الإشعار الدائن الضريبي وتقديمه في صيغة إشعار دائن إلكتروني وفقاً لنظام الفوترة الإلكترونية.

Conditions and requirements for issuing the Tax Credit Note (Article 70)

A new Clause 4 was added to Article 70 of the Decree-Law which requires Registrants subject to the Electronic Invoicing System to issue and transmit Tax Credit Notes in the form of Electronic Credit Notes according to the Electronic Invoicing System.

تقييم الغرامات الإدارية (المادة (76))

توضح التعديلات التي أدخلت على البندين (4) و(5) من المادة (76) من المرسوم بقانون أن عدم إصدار فاتورة ضريبية أو إشعار دائن ضريبي أو أي مستند بديل آخر ضمن المدة المقررة قانوناً، سيترتب عليه إصدار تقييم الغرامات الإدارية.

Administrative Penalties Assessment (Article 76)

The amendments to Clauses 4 and 5 of Article 76 of the Decree-Law clarify that failure to issue a Tax Invoice, Tax Credit Note or any other alternative document within the legally prescribed period, will result in an Administrative Penalty Assessment.

في حال كان المسجلين خاضعين لنظام الفوترة الإلكترونية فسيكونون ملزمين بإصدار فواتير ضريبية وإشعارات دائنة ضريبية وإرسالها في صيغة إلكترونية من خلال نظام الفوترة الإلكترونية عند تطبيقه، وعدم القيام بذلك سيترتب عليه فرض غرامات إدارية.

Where Registrants are subject to the Electronic Invoicing System they will be required to issue and transmit Tax Invoices and Tax Credit Notes in an electronic form, through the Electronic Invoicing System when implemented, failure to do so would result in the imposition of Administrative Penalties.

وفي حال لم يكن المسجلين خاضعين لنظام الفوترة الإلكترونية، يتعين عليهم الاستمرار في إصدار وتقديم فواتير ضريبية وإشعارات دائنة ضريبية بموجب القواعد العامة المطبقة حالياً للفوترة لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

Where Registrants are not subject to the Electronic Invoicing System, they must continue to issue and deliver Tax Invoices and Tax Credit Notes under the current general VAT invoicing rules.

تم إدخال التعديلات الآتية على المرسوم بقانون بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2025، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يناير 2026.

The following amendments were introduced to the Decree-Law by Federal Decree-Law No. 16 of 2025, and are effective from 1 January 2026.

آلية الاحتساب العكسي – المادة (48)

Reverse Charge Mechanism – Article 48

تم تعديل البند (1) من المادة (48) من المرسوم بقانون لإلغاء متطلب قيام الخاضع للضريبة بإصدار فاتورة ضريبية لذاته عند القيام باستيراد سلع معنية أو خدمات معنية.

Article 48(1) of the Decree-Law was amended to remove the requirement for a Taxable Person to issue a Tax Invoice to himself when importing Concerned Goods or Concerned Services.

ولا يزال يتعين على الخاضع للضريبة احتساب ضريبة القيمة المضافة عن التوريد والاحتفاظ بالمستندات الداعمة ذات الصلة المتعلقة بالتوريد وفقاً لما هو محدد في اللائحة التنفيذية.

The Taxable Person is still required to account for VAT on the supply and to retain the relevant supporting documents related to the supply according to what is determined in the Executive Regulation.

إن التسهيل الممنوح بعدم إصدار فاتورة ضريبية صحيحة فيما يتعلق بتلك السلع المعنية والخدمات المعنية ينطبق فقط على السلع والخدمات التي يتم استيرادها في أو بعد 1 يناير 2026.

The relief from having to issue a valid Tax Invoice in respect of such Concerned Goods and Concerned Services only applies to Goods and Services that are imported on or after 1 January 2026.

بالنسبة للخدمات المعنية التي يتم استيرادها قبل 1 يناير 2026، يرجى الرجوع إلى التوضيح العامّ بشأن ضريبة القيمة المضافة VATP044 – الخدمات المعنية – احتساب ضريبة المخرجات وإصدار الفواتير الضريبية واسترداد ضريبة المدخلات.

بالنسبة للسلع المعنية التي يتم استيرادها قبل 1 يناير 2026، يرجى الرجوع إلى التوضيح العامّ بشأن ضريبة القيمة المضافة VATP045 – السلع المعنية – احتساب ضريبة المخرجات وإصدار الفواتير الضريبية واسترداد ضريبة المدخلات.

For Concerned Services imported before 1 January 2026, please refer to VAT Public Clarification VATP044 – Concerned Services – Accounting for Output Tax, issuing Tax Invoices, and Input Tax recovery.

For Concerned Goods imported before 1 January 2026, please refer to VAT Public Clarification VATP045 – Concerned Goods – Accounting for Output Tax, issuing Tax Invoices, and Input Tax recovery.

فائض الضريبة القابلة للاسترداد – المادة (74)

وفقاً للبند (2) من المادة (74) من المرسوم بقانون، على الهيئة إجراء مقاصة بين فائض الضريبة القابلة للاسترداد العائد للخاضع للضريبة والضريبة المستحقة الدفع أو أي غرامات إدارية تم فرضها على ذلك الخاضع للضريبة.

في حال تبقى لدى الخاضع للضريبة فائض ضريبة قابلة للاسترداد بعد قيام الهيئة بإجراء المقاصة بين فائض الضريبة القابلة للاسترداد والضريبة المستحقة الدفع أو الغرامات الإدارية التي تم فرضها، يجوز للخاضع للضريبة التقدم بطلب لاسترداد هذا الفائض.

تمّ تعديل البند (3) من المادة (74) من المرسوم بقانون لاستحداث إطار زمني محدد مدته خمس سنوات يمكن للخاضع للضريبة خلاله تقديم طلب استرداد فائض الضريبة القابلة للاسترداد.

تُحتسب مدة الخمس سنوات اعتباراً من نهاية الفترة الضريبية التي نشأ عنها فائض الضريبة.

Excess Recoverable Tax – Article 74

According to Article 74(2) of the Decree-Law, a Taxable Person's excess Recoverable Tax shall be offset by the FTA against any Payable Tax or any Administrative Penalties imposed on the Taxable Person.

Where a Taxable Person has excess Recoverable Tax after the FTA offsets such amount against Payable Tax or Administrative Penalties imposed, a Taxable Person may submit an application to request a refund of such excess.

Article 74(3) of the Decree-Law was amended to introduce a time limit of five years for a Taxable Person to apply for a refund of such excess Recoverable Tax.

The five-year period is calculated from the end of the Tax Period from which the excess Tax arose.

وفي حال لم يقم الخاضع للضريبة بتقديم طلب استرداد فائض الضريبة القابلة للاسترداد أو استخدام ذلك الفائض لسداد أي ضريبة مستحقة الدفع أو غرامات إدارية قبل انقضاء مدة الخمس سنوات، يسقط الحق في المطالبة بهذا الاسترداد.

If the Taxable Person does not submit a request for a refund of the excess Recoverable Tax or used such excess to settle any Payable Tax or Administrative Penalties before the expiry of the five-year period, the right to request such refund would lapse.

على سبيل المثال، إذا قام الخاضع للضريبة بتقديم إقراره الضريبي عن الفترة الضريبية المنتهية في 31 يناير 2026 وكان له فائض ضريبة قابل للاسترداد (أي رصيد دائن)، يجوز للخاضع للضريبة ترحيل هذا الرصيد الدائن لمدة خمس سنوات، أي حتى 31 يناير 2031، وخلال هذه المدة يجوز أن للخاضع للضريبة استخدام الرصيد الدائن لسداد الضريبة المستحقة الدفع أو الغرامات الإدارية المفروضة، أو تقديم طلب لاسترداد الضريبة.

For example, if a Taxable Person submits its Tax Return for the Tax Period ending 31 January 2026 and has excess Recoverable Tax (i.e. credit balance), the Taxable Person may carry forward such credit balance for a period of five years, i.e. until 31 January 2031, during which the Taxable Person may use such credit balance to settle Payable Tax or Administrative Penalties imposed, or submit an application for a Tax Refund.

وفي هذه الحالة، تُحتسب مدة الخمس سنوات من 31 يناير 2026، أي من نهاية الفترة الضريبية التي نشأ عنها الرصيد الدائن.

In this instance the five-year period is calculated from 31 January 2026, i.e. from the end of the Tax Period from which the credit balance arose.

وإذا لم يتم تقديم طلب استرداد، أو لم يتم استخدام هذا الرصيد الدائن لسداد أي ضريبة مستحقة و/أو غرامات إدارية قبل 31 يناير 2031، فسيسقط حق الخاضع للضريبة في المطالبة باسترداد الرصيد الدائن.

If a refund request is not submitted, or where such credit balance is not used to settle any outstanding Tax and/or Administrative Penalties before 31 January 2031, the Taxable Person would forfeit such credit balance.

في حال كان لدى الخاضع للضريبة رصيد دائن وقام باستخدام جزء من هذا الرصيد لسداد الضريبة المستحقة الدفع أو الغرامات الإدارية المفروضة قبل انقضاء مدة الخمس سنوات، فسينقضي الحق في طلب استرداد أو استخدام المبلغ المتبقي غير المستخدم من الرصيد الدائن بانتهاء مدة الخمس سنوات.

Where a Taxable Person has credit balance and uses part of such credit to settle Payable Tax or Administrative Penalties imposed before the expiry of the five-year period, the right to request a refund of, or to use, the remaining unused credit balance shall lapse at the end of that five-year period.

رفض خصم ضريبة المدخلات القابلة للاسترداد المرتبطة بتهرب ضريبي – المادة (54) مكرراً.

تمت إضافة المادة (54) مكرراً إلى المرسوم بقانون لرفض الخصم الذي قام به الخاضع للضريبة لضريبة المدخلات القابلة للاسترداد، إذا تبين للهيئة أن التوريد محل الخصم كان جزءاً من توريد أو سلسلة توريدات مرتبطة بتهرب ضريبي، وذلك في حال

- كان الخاضع للضريبة يعلم بهذا الارتباط عند خصم ضريبة المدخلات القابلة للاسترداد.
- أو كان يتعين على الخاضع للضريبة، وفقاً لظروف التوريد، أن يعلم بهذا الارتباط.

وفقاً للبند (1) من المادة (54) مكرراً، سيتم رفض خصم ضريبة المدخلات القابلة للاسترداد إذا تبين للهيئة أن الخاضع للضريبة كان يعلم أن التوريد كان جزءاً من توريد أو سلسلة توريدات مرتبطة بتهرب ضريبي.

إذا تبين للهيئة وفقاً لظروف التوريد، أنه كان يتعين على الخاضع للضريبة أن يعلم بارتباط هذا التوريد أو سلسلة التوريدات بتهرب ضريبي، فإن البند (2) من المادة (54) مكرراً ينصّ على أنه يمكن لهيئة رفض خصم ضريبة المدخلات القابلة للاسترداد.

وفقاً للبند (3) من المادة (54) مكرراً من المرسوم بقانون، يُعتبر الخاضع للضريبة أنه كان يتعين عليه أن يعلم أن التوريد كان جزءاً من توريد أو سلسلة توريدات مرتبطة

Rejection of the deduction of Recoverable Input Tax related to Tax Evasion – Article 54 (bis)

Article 54 (bis) was added to the Decree-Law to reject the deduction of Recoverable Input Tax made by a Taxable Person, where it is established by the FTA that the supply subject to the deduction was part of a supply, or chain of supplies related to Tax Evasion, and that

- the Taxable Person was aware of this relation upon deducting the Recoverable Input Tax, or
- the Taxable Person should have been aware of this relation based on the circumstances of the supply.

In accordance with Article 54 (bis)(1), the deduction of Recoverable Input Tax will be rejected where the FTA establishes that the Taxable Person was aware that the supply received was part of a supply or chain of supplies related to Tax Evasion.

Where the FTA establishes that, based on the circumstances of the supply, the Taxable Person should have been aware of the relation of such supply or chain of supplies being related to Tax Evasion, Article 54 (bis)(2) outlines that the FTA may reject the deduction of Recoverable Input Tax.

According to Article 54 (bis)(3) of the Decree-Law, the Taxable Person is considered to have been required to be aware that the supply was part of a

supply, or chain of supplies, related to Tax Evasion where the Taxable Person did not verify the validity and integrity of such supplies before deducting the Input Tax.

For purposes of this Article, the supply chain is not limited to the Taxable Person's direct suppliers and customers but refers to any Person involved in the whole supply chain related to Tax Evasion.

The FTA published FTA Decision No. 13 of 2026 on the Measures, Procedures and Conditions required by Taxable Persons for the Verification of the Validity and Integrity of the Supplies before Deduction of Input Tax.

بتهرب ضريبي، في حال لم يتحقق من صحة وسلامة تلك التوريدات قبل خصم ضريبة المدخلات.

ولأغراض هذه المادة، لا تقتصر سلسلة التوريدات على الموردين والعملاء المباشرين للخاضع للضريبة ولكنها تشير إلى أي شخص مشارك في كامل سلسلة التوريدات المرتبطة بتهرب ضريبي.

وقد قامت الهيئة بنشر قرار الهيئة رقم 13 لسنة 2026 بشأن التدابير والإجراءات والاشتراطات التي يجب على الخاضعين للضريبة اتخاذها للتحقق من صحة وسلامة التوريدات قبل خصم ضريبة المدخلات.

Statute of Limitation – Article 79 (bis)

An amendment to the Decree-Law was introduced repealing Article 79 (bis) of the Decree-Law on the statute of limitation as this is already covered under Federal Decree-Law No. 28 of 2022 on Tax Procedures and its amendments.

التقادم – المادة (79) مكرراً

تم إدخال تعديل على المرسوم بقانون لإلغاء المادة (79) مكرراً من المرسوم بقانون في شأن التقادم نظراً لشمول التقادم في المرسوم بقانون اتحادي رقم (28) لسنة 2022 في شأن الإجراءات الضريبية وتعديلاته.

This Public Clarification issued by the FTA is meant to clarify certain aspects related to the implementation of Federal Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax and its amendments.

This Public Clarification states the position of the FTA and neither amends nor seeks to amend any provision of the aforementioned legislation. Therefore, it is effective as of the date of implementation of the relevant legislation, unless stated otherwise.

يهدف هذا التوضيح العام الصادر عن الهيئة الاتحادية للضرائب إلى توضيح بعض المواضيع المتعلقة بتطبيق المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة وتعديلاته.

هذا التوضيح العام يتضمن موقف الهيئة الاتحادية للضرائب ولا يُعدّل ولا يهدف إلى تعديل أي من أحكام التشريعات المذكورة. ولذلك، فإن هذا التوضيح العام ساري اعتباراً من تاريخ تطبيق التشريعات الضريبية المذكورة، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك في النص.